عبد المنعم علي عيسى

الأميركيون فقدوا «هواهم» الإمبراطوري

لم يرتبط حدث صعود القوة الأميركية وانفرادها بالسيطرة العالمية باسم كما ارتبط بـ«فرنسيس فوكوياما» المفكر الأميركي من أصول يابانية صاحب نظرية «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» ذائعة الصيت التي أطلقها في البداية عبر مقال يحمل هذا الاسم كان قد نشره في مجلة «انترناشيونال انترست» العام ١٩٨٩، قبيل أن يعمد إلى توسيعها، بعدما تلقفتها أوساط النخب الأميركية كما تتلقف الأرض العطشى الماء، ويضعها في كتاب يحمل نفس الاسم أيضاً أصدره في العام ١٩٩٢ واضعاً نفسه كمنظر أول لعصر القوة الأميركي وسيادته العالمية.

قامت نظرية فوكوياما سابقة الذكر، على فكرة أساسية مفادها أن تطور التاريخ البشري كصراع بين الإيديولوجيات قد انتهى إلى حد كبير، والمقصود هنا بنهاية التاريخ هو كانتهاء وليس كأحداث، مع استقرار العالم على نهج الديمقراطية الليبرالية التي ساد بعيد سقوط جدار برلين العام ١٩٨٩، الحدث الذي أرخ لنهاية الحرب الباردة التي كانت تمثل بالدرجة الأولى صراع إرادات ما بين نموذجين شديدي التناقض، والنظرية تحمل في طياتها نبوءة تقول إن هذا الانتصار لليبرالية السياسية والاقتصادية لم يكن حتمياً فحسب، بل ونهائياً بدرجة لا يدانيها الشك.

كانت أفكار فوكوياما أشبه ما تكون بإكسير الحياة؛ لجسد إمبراطورية بدا وكأنه يريد البقاء بحيويته وشبابه الدائمين، ولربما كان يريد إثبات زيف نظريات علم الاجتماع المعروفة والتي تقول بحتمية مرور الإمبراطوريات أو الدول، بمراحل ثلاث تبدأ مع الفتوة لتصل إلى الشباب الذي تليه شيخوخة لا مناص منها، ولربما كان ذلك هو أولى الموجبات التي قادت إلى انتشارها في أوساط النخب السياسية والثقافية التي تمثل الحامل الذاتي للمشروع الإمبراطوري الأميركي، فهي جاءت لتوقظ في الذات الجماعية المستهدفة إحساساً باستثنائية التجربة التي تخالف كل التجارب السابقة، وعليه فإن من حقها اعتناق الحلم الذي يقوم على إمكان ديمومة الشباب والتوهج وصولاً إلى الخلود، لكنها في مقلب آخر كانت قد اكتشفت، بمرور الوقت، أن التصعيد الدائم هو السبيل الوحيد لذلك الخلود، الأمر الذي لم تستو حساباته تماماً في سياق التجربة، حيث سيؤدي الفعل من حيث النتائج المستحصلة إلى ترك «نبات» على السطح من النوع الذي يصعب علاجه هكذا دفعة واحدة، وفي التراجم أتت لحدوث انزياحات مخلة بالتوازنات الداخلية، وهي من القوة بحيث أرست لنوع من الانقسام داخل المجتمع الأميركي، الأمر الذي لن يتأخر فوكوياما في لحظه.

أواخر شهر آب الماضي نشر فوكوياما مقالاً في صحيفة «ذي ايكونوميست» بعنوان «نهاية الهيمنة الأميركية»، مسجلاً فيه تراجعاً، وتلك فضيلة في الفكر، عن نظريته الفاتكة التي أعطت للإمبراطورية الأميركية بريقاً وتوهجاً لربما لم تمنحه لها العديد من عوامل القوة المتوافرة لديها، فبعد ثلاثة عقود كانت حافلة بإظهار «قوة المخلب» سيقول المنظر «إن الاستقطاب الاجتماعي والسياسي داخل الولايات المتحدة الذي توسع بفعل حروب التوسع والسيطرة التي خيضت في غضون العقود الثلاثة الأخيرة، والعولمة التي قادتها، والأزمة المالية والاقتصادية ما بين ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ بأن عاملاً رئيسياً في إضعاف موقعها الدولي»، ليخلص في نهاية مقاله إلى نتيجة تستدعي قرع ألف جرس إنذار في أرجاء بلاد العم سام، وفيها يقول: «إن المجتمع الأميركي منقسم بعمق وأصبح يعاني صعوبات جمة للوصول إلى إجماع حول أية قضية».

من المؤكد هو أن الكثير من الدلائل الملموسة تشير إلى صحة ما ذهب إليه فوكوياما في جملته الأخيرة، بل لربما كانت الوقائع تستدعي توصيفاً أحد من هذا الذي كرسه فيها، فعلى الاستقطاب حاصل بفعل موضوعات عدة تبدأ عند الضرائب والإجهاض ثم تصل في حدودها إلى الخلاف حول الهوية الثقافية للحضارة الأميركية، الأمر الذي كانت له انعكاسات على السطح السياسي تمظهرت بشكل فاقع في انتخابات العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٢٠، التي اهتزت فيهما العملية الانتخابية بشكل غير مسبوق، ومن الراجح هو أن المستقبل سيحمل المزيد من تلك الطبعات التي إن حدثت فلسوف تكون أكثر حدة، وهي ذات تأثيرات أعمق بما لا يقاس.

من الجائز هنا الاستنتاج بأن فوكوياما أراد القول إن الإفراط في استخدام القوة الخارجي كانت له تداعيات كبرى على داخل الكيان الاقتصادية والسياسية وحواملهما الثقافية والفكرية، مع المسلمين الراقين بأخذ إجازاتٍ والنزول إلى سورية مبلغاً مالياً وقدره ١٠٠٠ دولار أميركي.

وسبق أن أشارت تقارير دولية إلى أن عدد المرتزقة السوريين في ليبيا يبلغ أكثر من ١٢ ألف مسلح، وكشفت تفاصيل تقلهم بإشراف النظام التركي من سورية إلى ليبيا عبر مطاراته، كما كشفت عن عمليات تجنيد لآلاف المسلحين السوريين من النظام التركي للقتال في ليبيا.

وكالات

«الخزانة الأميركية» تعاقب بنكاً رومانياً أرسل حوالات إلى سورية!

فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على «البنك الأول SA» الروماني تحت ذريعة إجراء معاملات بنكية تكسر الإجراءات القسرية الأحادية الجانب غير الشرعية التي تفرضها أميركا على سورية وشعبها وتستهدف في لقمة عيشه ومستلزماته الأساسية.

وأشارت «الخزانة الأميركية» إلى أن البنك الروماني أجرى ٩٨ معاملة تجارية بلغ مجموعها (٣،٥٨٩،١٨٩) دولاراً من خلال بنوك أميركية نيابة عن أطراف موجودة في إيران وسورية في عام ٢٠١٨، وذلك حسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «العالم».

كما فرضت «الخزانة الأميركية» غرامة مالية على البنك تقدر بـ(٨٥٢،٢٣٨) دولاراً. وأشارت إلى أن ما سمته «الانتهاكات» قد تم الكشف عنها «طواعية وغير فظيعة».

ووقع الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، في أواخر ٢٠١٩، ما يسمى «قانون قيصر» الجائر والذي يشمل عقوبات تمس جميع مجالات الاقتصاد السوري تقريباً، الأمر الذي كان له تأثير على قطاعات الاقتصاد والزراعة والصناعة والصحة والاستثمار والقطاعات المصرفية والخدمية.

كما انعكست الإجراءات القسرية الأحادية الجانب غير الشرعية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على النظام المصرفي السوري عبر تقييد بإجراء أي تحويلات مالية خارجية لتأمين الغذاء والدواء لسورية، وإعادة تأهيل محطات الطاقة الكهربائية التي دمرها تنظيما داعش و«جبهة النصرة» الإرهابيان.

وترافق فرض الإجراءات القسرية الأحادية الجانب الأميركية والأوروبية مع إرهاب اقتصادي تمارسه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل خاص ضد أي طرف خارجي يسعى للدخول إلى السوق السورية والمشاركة في عملية التعافي المبكر وإعادة الإعمار.

وتتجاهل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الدعوات الأممية والدولية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة والعديد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من أجل وضع حد لهذه الإجراءات القسرية الأحادية الجانب غير الشرعية.

وكالات

مرتزقة أردوغان السوريون يتظاهرون في ليبيا احتجاجاً على سرقة رواتبهم

عدد من المرتزقة السوريين الموجودين في جنوب طرابلس (عن الانترنت – أرشيف)

تظاهر العشرات من المرتزقة الإرهابيين السوريين الموالين للنظام التركي، أمس، في شوارع العاصمة الليبية احتجاجاً على تأخر رواتبهم، بعد يوم من خروجهم بملابسهم الداخلية فقط إلى الشوارع، متعهدين التحرش بالمارة، والمجاهرة بالسب والشتم، الأمر الذي سبب حالة من الغضب لدى الليبيين الذين دعوا للعمل على طرد هؤلاء المرتزقة بالقوة.

وذكر مصدر عسكري مقرب مما يسمى «قوات غرب ليبيا» وفق مواقع إلكترونية معارضة، أن العشرات من المرتزقة السوريين الموجودين في معسكري «اليرموك» و«سوق الخميس» جنوب طرابلس تظاهروا في الشوارع القريبة من المعسكرين احتجاجاً على تأخر رواتبهم منذ شباط الماضي.

وأكد المصدر أن المرتزقة يشتكون أيضاً من أن متزعميهم الأتراك والسوريين، يقتطعون ما قيمته «١٠٠٠ دولار» أميركي من مرتباتهم عند استلامها، وهي تعادل نصف المرتب للمرتزق.

ولفت إلى أن مقاطع فيديو انتشرت للمرتزقة المتظاهرين أظهرت وجودهم في شارع أمام «معسكر اليرموك»، والمقابل لشارع الخلابات الذي يؤدي إلى حي عمارات صلاح الدين، وهي مناطق كثيفة من الناحية السكانية، حيث قام هؤلاء المرتزقة بحرق الإطارات وإغلاق الطرق وسط صيحات الاحتجاج ومحاولة الاعتداء على المارة.

وأثار خروج العشرات من المرتزقة السوريين أول من أمس في شوارع طرابلس، وهم يرتدون فقط ملابسهم الداخلية، حسب المواقع، موجة غليان وغضب عند معظم الليبيين.

وحسب المواقع، أظهرت مقاطع فيديو قيام أولئك المرتزقة بحرق الإطارات، وإقامة الحواجز في الشارع الرئيسي بمنطقة صلاح الدين المكتظة بالسكان، مشيرة إلى أن شهود عيان أكدوا أن المرتزقة لم يكتفوا بذلك، وإنما تعمدوا التحرش بالمارة، وقذف سيارات المواطنين بالحجارة، والمجاهرة بالسب والشتم، احتجاجاً على تأخر مرتباتهم لأربعة أشهر وقد تصل نصف مرتباتهم.

ووفق المواقع أجمع معظم المعلقين على وصف المشهد بلفظ «العار»، مطالبين الشعب الليبي بالنهوض، والعمل بقوة على طرد هؤلاء المرتزقة، وأن يكون شعارهم الوحيد «لا، لوجود لأي مرتزق أو أجنبي مسلح في ليبيا».

ونقلت المواقع عن أحد الحسابات قوله: «عار على المرتزقة السوريين أن يتظاهروا في وسط العاصمة الليبية طرابلس للمطالبة بحقوقهم، وشباب العاصمة لا حقوق لهم ولا يستطيعون المطالبة بها أصلاً. هزلت وربي الكعبة».

وأضاف آخر ياسم «محمد بوشقمة» بدوره قال: «مجموعة من الشاطحلة لهم أن ٢٥٠٠ ليرة تركية كل شهر، أي ما يعادل ٣٠٠ دولار شهرياً، ويتم إعطاء الرواتب كل أربعة أشهر».

وأضافت المصادر: إن عشرات المسلحين من هؤلاء المرتزقة رفضوا خلال الأيام السابقة، الالتحاق بدروس التكتيك والرياضة الصباحية احتجاجاً على تخفيض رواتبهم واتهامهم المتزعمين بسرقتها، إضافة إلى منعهم من الإجازات، حيث يفرض هؤلاء المتزعمون على المسلحين الراغبين بأخذ إجازاتٍ والنزول إلى سورية مبلغاً مالياً وقدره ١٠٠٠ دولار أميركي.

وأول من أمس، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن أشتباه واسعاً وحالة من التمرد تسود أوساط المرتزقة السوريين الموالين للنظام التركي داخل معسكراتهم في طرابلس، بسبب قيام متزعميهم بتخفيض الرواتب المخصصة لهم إلى ٢٥٠٠ ليرة تركية كل شهر، أي ما يعادل ٣٠٠ دولار شهرياً، ويتم إعطاء الرواتب كل أربعة أشهر.

وأضافت المصادر: إن عشرات المسلحين من هؤلاء المرتزقة رفضوا خلال الأيام السابقة، الالتحاق بدروس التكتيك والرياضة الصباحية احتجاجاً على تخفيض رواتبهم واتهامهم المتزعمين بسرقتها، إضافة إلى منعهم من الإجازات، حيث يفرض هؤلاء المتزعمون على المسلحين الراغبين بأخذ إجازاتٍ والنزول إلى سورية مبلغاً مالياً وقدره ١٠٠٠ دولار أميركي.

وسبق أن أشارت تقارير دولية إلى أن عدد المرتزقة السوريين في ليبيا يبلغ أكثر من ١٢ ألف مسلح، وكشفت تفاصيل تقلهم بإشراف النظام التركي من سورية إلى ليبيا عبر مطاراته، كما كشفت عن عمليات تجنيد لآلاف المسلحين السوريين من النظام التركي للقتال في ليبيا.

وكالات

منظمة دولية تعلق أنشطتها في «مخيم الهول» جراء الفلتان الأمني

منظمة المجلس النرويجي للاجئين «NRC» تعلق أنشطتها حتى السبت القادم مع إمكانية إغلاقها نهائياً في إحدى قطاعات «مخيم الهول» (عن الانترنت)

علقت منظمة المجلس النرويجي للاجئين «NRC»، أنشطتها حتى السبت القادم مع إمكانية إغلاقها نهائياً في إحدى قطاعات «مخيم الهول» الذي تسيطر عليه ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية بريف الحسكة.

وأوضح مصدر من المنظمة، أن تعليق أنشطة المنظمة بشكل مؤقت في أحد القطاعات في المخيم جاء بعد تعرض مركز المنظمة لتهديد من قبل مسلح، حسبما ذكرت موقع الكترونية معارضة.

وذكر المصدر، أن المنظمة علّقت أنشطتها حتى السبت القادم مع إمكانية إغلاق المركز نهائياً بعد الحادثة التي جرت في مركز تعليمي في القطاع الخامس، مع استمرار النشاطات في مراكزها التعليمية في القطاع الأول والرابع من المخيم.

وقام مسلح ملثم في «مخيم الهول»، الخميس الماضي، بتهديد موظفي المنظمة باستهدافهم إذا لم يدفعوا أموالاً تحت مسمى «الجزية»، ما أدى لمغادرة عاملي المنظمة مراكزهم في المخيم.

وطالب الملثم، الذي كان يحمل مسدساً، موظفاً في أحد المراكز التعليمية التابعة لمنظمة المجلس النرويجي للاجئين بدفع الجزية عن كل العاملين بمبلغ ٣٠٠ دولار أميركي عن كل موظف في المخيم، و٥٠٠ دولار أميركي عن موظفي المنظمة العاملين خارج المخيم.

وتعتبر الحادثة بشكلها المسلح الأول من نوعها في المخيم الذي يضم في ثلاثة من قطاعاته عائلات مسلحي وقتلى ومعتقلي تنظيم داعش الإرهابي، بحسب المواقع.

ويقدم المجلس النرويجي للاجئين العديد من الخدمات داخل المخيم من خلال مكتب خاص بالاستشارات القانونية وتوزيع المياه على قاطنيه إلى جانب القطاع التعليمي.

وأعلنت منظمة أطباء بلا حدود في آذار الماضي تعليق عملها في المخيم بسبب تردي الوضع الأمني.

وقال دوبردراي: إن «هناك سعياً من قبل الحكومة لاستغلال الانشغال بالانتخابات، من أجل إعادة وجبة جديدة من عوائل داعش الإرهابي وتقلهم من مخيم الهول إلى مخيم الجدعة جنوبي الموصل».

وأضاف: «ما نزال ندفع ثمن عودة الوجبة الأولى التي جرت قبل أشهر، حيث إن تنظيم داعش سنيا وأطفال وترفض دولهم استعادتهم، إضافة إلى آلاف العائلات السورية والعراقية النازحة».

وكالات

عملية أمنية عراقية على الحدود مع سورية بعد عمليات تهريب لصالح الدواعش

أطلقت قيادة قوات حرس الحدود العراقية أمس، عملية أمنية في الشريط الحدودي مع سورية، إثر تسجيل عمليات تهريب لمادتي الحشيش والكريستال إلى المناطق الغربية من البلاد.

وذكرت وكالة الأنباء العراقية «واع» أمس، أن قائد قوات الحدود الفريق الركن حامد الحسيني شرع، بعملية «ثأر الشهداء» من ٦ محاور، مؤكدة أن العملية تشمل الشريط الحدودي العراقي السوري بمثلث مناطق الوليد.

ونقلت الوكالة عن الحسيني: أن ثلاثة تشكيلات عسكرية شاركت بالعملية وهي قيادة قوات الحدود والحشد الشعبي والجيش العراقي بإسناد طيران الجيش.

وجاء الإعلان عن العملية عقب يوم على تأكيد مصدر أمني عراقي، أن القوات الأمنية شددت من إجراءاتها على مناطق الشريط الحدودي مع سورية غرب محافظة الأنبار، إثر تسجيل عمليات تهريب لمادتي الحشيش والكريستال إلى المناطق الغربية».

وأوضح المصدر، أن هذه الإجراءات جاءت على خلفية اعتقال عدد من تجار مادتي الحشيش والكريستال من قبل القوات الأمنية واعترافهم بعملية تهريب هذه المواد من سورية إلى قضاء الرطبة غرب الانبار.

وبين، أن «القوات الأمنية تمكنت من إحباط أكبر عملية لتهريب المخدرات وتمكنت من اعتقال المجموعة وبحوزتهم كميات كبيرة من الحشيش والكريستال والحبوب المخدرة».

وأكد، أن المهربين يبتكرون طرقاً غير مألوفة بعمليات إدخال هذه المواد، إلا أن القوات الأمنية دائماً ما تفاجئهم وتلقي القبض على المتورطين بعمليات التهريب وإحالتهم إلى القضاء.

يشار إلى أن مسلحي تنظيم داعش الإرهابي ينتشرون في المناطق الشرقية من سورية والمحاذية للحدود العراقية ويتسللون باستمرار عبر هذه الحدود من سورية إلى العراق وبالعكس.

وفي ١٤ الشهر الماضي، ذكر مصدر استخباراتي عراقي، أن المناطق الصحراوية الفاصلة بين الشريط الحدودي مع سورية غرب العراق وصولاً إلى مناطق صحراء نينوى غير مؤمنة بشكل كامل وسجلت في الآونة الأخيرة عمليات تسلل لسلحي تنظيم داعش باتجاه تلك المناطق.

وأوضح، أن القوات الأمنية أحبطت العديد من محاولات التسلل من تلك المناطق التي يستغلها إرهابيو التنظيم في عمليات التهريب ودخول الانتحاريين باتجاه المناطق الغربية، كونها غير مؤمنة بشكل جيد، مؤكداً أن «القوات الأمنية تعزز خلال الفترة المقبلة إنشاء خندق يؤمن المناطق الغربية مع سورية وصولاً إلى محافظة الموصل لغلق كافة الثغرات التي يستغلها مسلحو التنظيم».

وكالات

اتفاق على تنفيذ كامل البنود التي طرحتها الدولة

مصادر «الوطن»: الجيش يدخل «درعا البلد» اليوم والمسلحون الرافضون للتسوية إلى حي «المخيم»

من عملية بدء تنفيذ اتفاق التسوية في درعا البلد نهاية الأسبوع الماضي (عن الانترنت – أرشيف)

الوطن

أعلنت مصادر وثيقة الاطلاع في مدينة درعا لـ«الوطن»، أمس، أن مسلحي حي «درعا البلد» وافقوا على كل بنود اتفاق التسوية الذي طرحته الدولة على أن يتم البدء بالتنفيذ اعتباراً من اليوم.

وقالت المصادر: إن وجهاء المحافظة الذين دخلوا على خط المفاوضات بشأن التسوية في «درعا البلد» الإثنين الماضي من أجل الوساطة وفرض التسوية واستقبلتهم اللجنة الأمنية يومها، عادوا وطلبوا لقاء مع اللجنة أمس وقد استجابت لطلبهم اللجنة وعقدت اجتماعاً معهم، وذلك في إطار حرصها على الحل السلمي.

وأوضحت المصادر، أن اللجنة وخلال الاجتماع الذي استمر لعدة ساعات، أكدت أن الدولة مع الحل السلمي لتجنيب المنطقة الدمار وسفك الدماء وما زالت على قرارها بتنفيذ كل بنود التسوية وفرض كامل سيادتها في محافظة درعا.

وسلّمت اللجنة الأمنية منتصف الشهر الماضي ما تسمى «اللجان المركزية» في محافظة درعا «خريطة طريق» لتسوية الأوضاع في المناطق التي ينتشر فيها مسلحون وتم تحديد مدة ١٥ يوماً للموافقة عليها.

وتتضمن «الخريطة» جمع كل السلاح الموجود لدى المسلحين وترحيل الرافضين لها وتسوية أوضاع الراغبين منهم، وإجبار متزعمي المسلحين على تسليم سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل ودخول الجيش العربي السوري إلى كل المناطق التي التي تتضمن تنفيذ كل بنود التسوية، موضحة أن الوجهاء توجهوا بعد ذلك للاجتماع مع متزعمي المسلحين في «درعا البلد».

وقالت: إن «الوجهاء أبلغوا اللجنة الأمنية مساء أمس موافقة مسلحي «درعا البلد» على كل بنود اتفاق التسوية الذي طرحته الدولة»، موضحة أن المسلحين المتبقين والرافضين لبنود التسوية سينتقلون من حي «درعا البلد» إلى حي «المخيم» المجاور.

وذكرت المصادر، أن تنفيذ الاتفاق سيبدأ اعتباراً من اليوم بدخول الجيش العربي السوري إلى حي «درعا البلد» والانتشار فيه، واستلام السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل والتفتيش عليه، وكذلك إجراء تسويات للمراغبين من المسلحين إضافة إلى عودة مؤسسات الدولة للعمل في الحي ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيه.

وأوضحت المصادر، أن وقفاً لإطلاق النار يجري في الحي منذ إبلاغ «علاء» درعا الذين فضلوا مصلحة البلاد والأهالي اللجنة الأمنية، بموافقة «المسلحين» على كل بنود اتفاق التسوية الذي طرحته الدولة.

اختطفت شقيقين لعضو في مجلس الشعب في «الشحيل».. والمقاومة الشعبية تستهدف مقراً لها

«قسد» تمنع كوادر الحكومة التعليمية من دخول مدارس «طي»

احتجاجات ضد استيلاء ميليشيا «قسد» على مدارس الدولة في الحسكة (عن الانترنت – أرشيف)

منعت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية، أمس، الكوادر الإدارية والتعليمية في الحكومة السورية من الدخول إلى مدارس حي طي بمدينة الهاشمي، وذلك في سياق ممارساتها الإرهابية بحق الأهالي في المناطق التي تسيطر عليها في الجزيرة السورية، بالتوازي مع اختطافها شقيقين لعضو في مجلس الشعب السوري بريف دير الزور الشرقي، في حين استهدفت فصائل المقاومة الشعبية مقراً تابعاً للميليشيات في قرية أبو حردوب.

وفي التفاصيل، فقد بينت مديرة تربية الحسكة، إلهام صوخان، أن دوريات تابعة لميليشيات «قسد» منعت الكوادر الإدارية والتعليمية من الدخول إلى ثلاث مدارس في حي طي بمدينة الهاشمي وهي ثانوية «ابن سينا» ومدرستا «غزة» و«فيصل حسي» الابتدائيتان قبيل ساعات من توجههم إلى المدارس لتحضيراً لانطلاق العام الدراسي الجديد، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وبعد سيطرة ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد»، منذ عدة سنوات على مناطق شاسعة في شمال وشمال شرق البلاد، مستغلة الحرب الإرهابية التي تشن على سورية، وقامت بالاستيلاء على عدد كبير من المدارس التي تدرس مناهج وزارة التربية الحكومية الشرعية، وتحويلها إلى قواعد لميليشياتها، كما أغلقت عدداً كبيراً من المدارس.

وفرضت تلك «الإدارة» في عام ٢٠١٥، مناهج باللغة الكردية، وأجبرت الأهالي على إرسال أولادهم إليها، على الرغم من عدم وجود اعتراف دولي بما تمنحه من شهادات.

وقوبل الإجراء برفض التلاميذ الالتحاق بالمدارس التي لا تدرس مناهج وزارة التربية في الحكومة السورية الشرعية.

وتقوم «الإدارة الذاتية» بتدريس المناهج التي فرضتها في محاولة لتكريد المناطق التي تسيطر عليها.

وأكدت صوخان في تصريح لـ«الوطن» في حزيران ٢٠٢٠ أن ما تسمى «هيئة التربية والتعليم» التابعة لـ«الإدارة الذاتية» الكردية، أصدرت قرارها بإغلاق ١٢٣ ثانوية، كانت تدرس مناهج الصف الثالث الثانوي فقط، بعد أن تم منع تدريس الصفين الأول والثاني الثانوي خلال العامين الدراسيين الماضيين فيها.

وبينت صوخان، أن قرار «الإدارة» الانفصالية ذاك قلص عدد المدارس العاملة وفقاً لمنهاج وزارة التربية السورية إلى ٢١ ثانوية فقط في المناطق التي تسيطر عليها الدولة في مدينتي الحسكة والقامشلي وريفهما.

من جهة ثانية، اختطفت ميليشيات «قسد» شقيقين لعضو في مجلس الشعب السوري، وذلك بعد مداهمة منزليهما في بلدة الشحيل بريف دير الزور الشرقي.

حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وأوضحت المصادر أن مسلحي «قسد» قاموا بمصادرة أجهزتهم النقالة وسرقة مبلغ مالي من منزليهما، قبل أن يتم اختطافهما بتهمة التواصل مع الحكومة السورية.

كما ألقت ميليشيات «قسد» القبض على أربعة مواطنين في بلدة الشعفة شرق دير الزور، بزعم انتمائهما لتنظيم داعش الإرهابي، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وأدعت الميليشيات المذكور بحوزة المعتقلين على أسلحة كالأشواك وذخائر بالإضافة لمستندات ورقية تثبت تعاملهم مع داعش.

في المقابل، نقلت وكالة «سانا» عن مصادر أهلية، أن عناصر من فصائل المقاومة الشعبية استهدفت بقنبلة يدوية مقراً لميليشيات «قسد» في مبنى الزراعة في قرية أبو حردوب بمنطقة المباعين بريف دير الزور الجنوبي الشرقي ما تسبب بأضرار مادية في المقر، مشيرة إلى أنه يستخدم كمقر للأمن العسكري الذي فرضته الميليشيا حول المكان لم يتسن التأكد من وجود إصابات بين مسلحي الميليشيات.

وكالات

لليوم الثاني دخول مساعدات أممية من مناطق سيطرة الدولة إلى «خفض التصعيد»

الوطن – وكالات

لليوم الثاني على التوالي أدخلت منظمة «الهلال الأحمر العربي السوري» مساعدات غذائية أممية، من داخل مناطق سيطرة الحكومة السورية الشرعية في ريف حلب الغربي إلى مناطق سيطرة الإرهابيين بريف إدلب، وذلك بهدف توزيعها على المدنيين.

يأتي ذلك بعدما تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع في التاسع من تموز الماضي القرار ٢٥٨٥، المتضمن تمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية «العابرة للحدود» إلى سورية لستة أشهر من معبر باب الهوى شمال غرب البلاد عند الحدود التركية، مع تمديد لستة أشهر إضافية بعد إصدار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة يركز بشكل خاص على الشفافية في العمليات والتقدم في إيصال المساعدات عبر الخطوط الأمامية للقتال لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وقد شدد القرار في جميع فقراته على ضرورة تقديم كل المساعدات الأممية الممكنة لسورية وخاصة من الداخل السوري، على أن تستديل آلية المساعدات «العابرة للحدود» في نهاية المطاف بالوصول الإنساني عبر «خطوط المواجهة»، وبإشراف الحكومة السورية، وذلك لضمان تسليم ثابت وأمن عبر هذه الخطوط داخل البلاد وتصحيح الاختلال في عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، على اعتبار أن المنطقة التي تستهدفها المساعدات خاضعة لسيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والجهة ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يرجحا مجلس الأمن صنفتهما إرهابية بمستوى مسؤولوها على صحة وافرة من المساعدات.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس، أن قافلة جديدة أممية محملة بمواد إغاثية، دخلت من معبر «مزيناز» غرب حلب، إلى بلدة معارة النعمان بريف إدلب الشرقي التي يسيطر عليها تنظيم «النصرة»، وتوجهت إلى معبر باب الهوى الذي تسيطر عليه التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للنظام التركي لتفريغ حمولتها في مستودعات المعبر.

وتألفت القافلة من ١٢ شاحنة محملة بمواد إغاثية، مقدمة من «برنامج الغذاء العالمي – WFP» التابع للأمم المتحدة، وقد رفعت عليها أعلام «منظمة الهلال الأحمر العربي السوري»، وشعار «البرنامج».

وأول من أمس وفي تطور لافت وذي دلالات سياسية مهمة، قالت مصادر محلية في معبر «مزيناز»، الذي يربط بلدة مزيناز ببلدة معارة النعمان لـ«الوطن»، إن ٣ شاحنات محملة بمواد غذائية تحمل شعار «WFP»، اجتازت المعبر إلى داخل مناطق سيطرة «النصرة» والميليشيات الموالية من النظام التركي في منطقة «خفض التصعيد»، وذلك بعد اعتماد مجلس الأمن الدولي القرار ٢٥٨٥.

ورأى مراقبون للوضع في «خفض التصعيد» في تصريح لـ«الوطن»، أول من أمس، أن هذه الخطوة تعني في مضمونها اعتراف الحكومة السورية ومن ورائها الساعية إلى عدم استخدام الحدود بطريقة غير شرعية، وساعي موسكو التي تصب في الاتجاه ذاته، الذي يركز على إيصال المساعدات السورية الإغاثية عبر «خطوط التماس» بدل أن تكون «عابرة للحدود» لأن الأخيرة تتنافى مع المواثيق والأعراف الدولية.

واعتبر المراقبون، أن ذلك يعني أنه من الممكن عدم تمديد تفويض إدخال المساعدات «عبر الحدود» بعد انقضاء مهلة الـ٦ أشهر، وفق القرار الأممي الخاص بذلك.

الطائرات الروسية توسع دائرة استهدافها لميليشيات النظام التركي لتطول عفرين

«الحربي» يدمي إرهابيي «خفض التصعيد» والجيش يقضي على مزيد من الدواعش

حلب – خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبizi
دمشق- الوطن- وكالات

قضى العشرات من الجيش العربي السوري، أمس، على المزيد من بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، تزامناً مع تكبيد الطيران الحربي السوري والروسي إرهابيي منطقة «خفض التصعيد» خسائر كبيرة، في وقت وسع فيه سلاح الجو الروسي دائرة استهدافه التي رسمها قبل من التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للنظام التركي في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب والأرياف المجاورة لها لتطول أهدافاً خارج المنطقة في محيط عفرين المحتلة.

وبينَّ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي، كثف أمس غاراته وصبوبه إلى محافظة الموصل لغلق كافة الثغرات التي يستطيعا مسلحو التنظيم».

وأوضح، أن الغارات طالت مواقع للدواعش بمناطق حمص ودير الزور.

ولفت المصدر إلى أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، وفي سياق عملياتها البرية، خاضت أمس اشتباكات ضارية مع خلايا من داعش في إثريا بريف الرقة الغربي، وأوقعت العديد من الدواعش قتلى.

أما في قطاع ريفي حماة وإدلب من منطقة «خفض التصعيد»، شمال غرب البلاد، فقد بيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي، شن صباح أمس عدة غارات على مواقع للإرهابيين، في محاور بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأكد المصدر، أن الغارات حققت أهدافها وكبدت الإرهابيين خسائر كبيرة.

ولفت إلى أن وحدات الجيش العاملة بريف إدلب، استهدفت برمدايات مدفعية صباح أمس تحركات للإرهابيين بمحيط سفوهن بريف إدلب الجنوبي، موضحاً أن ضربات الجيش للإرهابيين كانت رداً على خرقهم اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد».

في الأثناء، أكدت مصادر متقاطعة محلية وأخرى معارضة مقربة ما يسمى «الجيش الوطني»، أن الطيران الحربي الروسي استهدف بعدة غارات جوية مساء أمس، تحركات لإرهابيين في محيط بلدة أبو الظهور، في الريف الشرقي لمحافظة إدلب، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من عناصر الفصائل المسلحة.

وأفادت المصادر بأن الغارات استهدفت مقر تجمع لعناصر الفصائل المسلحة في بلدة أبو الظهور، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من العناصر.

وتزامنت الغارات مع قصف مدفعي عنيف استهدف مواقع الفصائل المسلحة في محيط بلدة أبو الظهور، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من العناصر.

وتوعدت الفصائل المسلحة بالرد على مصادر القصف.

وتأتي الغارات الجوية والقصف المدفعي، بعد يوم من استهداف الطيران الحربي السوري والروسي، مواقع للفصائل المسلحة في محيط بلدة أبو الظهور، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من العناصر